آليات ترشيد الإنفاق فى التعليم الأساسي بمصر
تخصص "سياسات التعليم وإدارته

إعداد الباحث
عصام جمعة إبراهيم محمود
إشراف
ا.د/ حسام حمدي عبد الحميد
عميد كلية التربية – جامعة حلوان
د / محمود عمر أحمد عيد
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية تربية – جامعه الفيوم

المستخلص:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على آليات ترشيد الإنفاق في التعليم الأساسي بمصر، ورصد المعوقات التي تواجه ترشيد الإنفاق، ووضع آليات للتغلب على هذه المعوقات, واعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي، واعتمدت في إطارها الميداني على استبانه للتعرف على معوقات ترشيد الإنفاق في التعليم الأساسى من وجهة نظر بعض مديري الإدارات ومديري المدارس، والموجهين، والموجهين الأوائل ومديري الشئون المالية والإدارية بالمديريات بمحافظتي الفيوم والمنيا, وتوزيع (250) استبانةعليهم، وتوصلت الدراسة إلى مجموعه من الآليات المقترحة لترشيد الإنفاق في التعليم الأساسي بمصر ومنها تحويل المدارس إلي وحدات إنتاجية من خلال تقديم العديد من المشروعات التي يمكن أن تندرج تحت هذا التوجه، فمن الممكن أن تنشئ المدرسة متجراً صغيراً، أو مركزاً للتدريب علي الكمبيوتر، ويمكن استثمار مرافق المدرسة وتأجيرها في المواسم الصيفية، وزيادة صلاحيات مديري المدارس في إدارة المخصصات المالية، ومن هذا العائد يتم الإنفاق على الخدمات التعليمية الخاصة،

وإعادة توزيع المعلمين والعاملين بالمدارس، واستثمار أملاك التعليم الأساسي المادية والمالية ، والتدريب الشامل للعاملين بالإدارات التعليمية والتعليم الاساسى على ترشيد الإنفاق

The current study aimed to identify the mechanisms of rationalizing expenditure in basic education in Egypt, and to monitor the obstacles facing the rationalization of expenditure, and to develop mechanisms to overcome these obstacles. The point of view of some directors of departments, school principals, mentors, senior mentors and directors of financial and administrative affairs in the districts of Fayoum and Minya governorates, and the distribution of (250) questionnaires to them. The study found a set of proposed mechanisms to rationalize spending in basic education in Egypt, including transforming schools into productive units by presenting many projects that could fall under this approach. And renting the school during the summer seasons, and increasing the powers of school administrators in managing financial allocations, and from this return spending is made on special educational services Redistribution of teachers and school staff, investment of basic education's material and financial properties, and comprehensive training of employees in educational departments and basic education on rationalizing spending.

المقدمة :

يُعد التعليم من أهم مقومات التقدم التي تواجه المجتمعات نحو تحقيق أهدافها ، فهو ليس هدفا قائما بذاته مستقلا عن المجتمع بل إنه بمثابة الأداة التنفيذية التي يعتمد عليها لتشكيل هويته والحفاظ على مقومات حياته, ويحتل التعليم الأساسي مكانة مرموقة في معظم بلدان العالم, حيث يعد من أهم مجالات الاستثمار في رأس المال البشرى, والطريق الأول للتنمية والتقدم ورفع مستوى معيشة الأفراد .

يعد التعليم الأساسي بمصر أحد أهم مراحل التعليم في مصر, بل هو العمود الفقري في التعليم قبل الجامعي, الذي يستهدف تزويد الطفل بالقدر الأساسي من المعارف والخبرات والأخلاقيات والسلوكيات والمهارات العملية، حيث يتوقف علية مستوي وكفاءة المراحل التالية لكونها قاعدة السلم التعليمي, لذا كان من الضروري أن تولي الدولة اهتمامًا بهذه المرحلة لما لها من أثر بالغ لتقدم أي مجتمع والسعي . (اسماعيل ,2011,ص52)

أن التعليم الأساسي غير قادر على تحقيق أهدافه بسبب المعوقات التي يواجهها, ومن أبرز هذه المعوقات والمشكلات التي تواجه التعليم الأساسي هو تعدد صور الهدر في الإنفاق التعليمي وعدم ترشيد الإنفاق, كما أن اعتماد التعليم الأساسي على الموارد المالية الحكومية وحدها لا تكفى بسبب حاجاتها الى زيادة نفقاتها باستمرار .(ممدوح 2008)

أن التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المؤسسات إلى أدوات التمويل بأشكالها المختلفة، وهذا من أجل تغطية مختلف احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة.(زاهر ,2004,ص3)

وبالتالي فإن المؤسسات التعليمية بالتعليم الأساسى في مصر في حاجة إلى مصادر تمويلية أخرى,و تبني معايير تعمل على ترشيد الإنفاق والاستفادة المثلى من الموارد المتاحة للحصول على أكبر عائد, وتقليل الفاقد التعليمي و الهدر التربوي, وتجنب الإسراف والتبذير, والتشجيع على الارتقاء بالجودة, ومحاولة تحقيق التميز في مؤسسات التعليم المصرية والارتقاء بها إلى المستويات المرجوة.(البحري، 2014 ، ص46)

مما استدعى ضرورة النظر إلى ترشيد الإنفاق فى التعليم الأساسي بمصر وهو من خلال البحث الحالي دراسته

مشكلة الدراسة :

تعد أهمية ترشيد الأنفاق من المهام الرئيسة في المؤسسات التعليمية سواء كانت حكومية أو خاصة لأنها عملية مُستمرة ومُنظمة تتضمن العديد من الإجراءات مثل التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، وضبط ومُراقبة استخدام المصادر المالية الحالية والمُستقبلية . (اليونسكو ، 2014)

لقد أصبحت مدارس التعليم الأساسى بحاجة ملحة إلى البحث عن مصادر تمويليه , وترشيد الإنفاق لتوفير النفقات المخصصة لبنود الصرف في المديريات والمدارس وفق آليات مدروسة ، بسبب تعدد صور الهدر في الإنفاق التعليمي وضعف ترشيد الإنفاق ومنها سوء توزيع الميزانية بين المدارس, و قلة الاستعانة بخبرات الدول فى ترشيد الإنفاق التعليمي , وسوء توزيع القوى العاملة بين المدارس, وتضخم الهيكل الإداري بالتعليم الأساسي , وضعف مستوى التكنولوجيا المستخدمة فى التعليم , وسوء توزيع الميزانية على بنود الصرف, ومحدودية الثقافة المجتمعية حول ترشيد الإنفاق على التعليم, وضعف كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة و التوظيف الغير جيد لهذه الموارد وإهدارها, وضعف قدرة المؤسسات الحكومية على تنوع مصادر تمويلها وغيرها.

(جمهورية مصر العربية, معهد التخطيط القومي , 2018م.)

ويتضح من خلال ذلك إن التعليم الأساسي في مصر من خلال واقعنا هذا وتطوره, أصبح فى حاجة ضرورية الى البحث عن أليات ترشيد الإنفاق, ومن ثم تصبح الميزانيات المرصودة لقطاع التربية والتعليم على درجة كبيرة من الأهمية لضمان جودة وفعالية النظام التعليمي بصفة خاصة . (مجلس الوزراء , 2020)

واعتمادا على ما سبق تتبلور مشكلة الدراسة فى السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن ترشيد الإنفاق في التعليم الأساسي بمصر؟

وتتفرع منه الاسئلة الفرعية التالية:

1) ما الإطار النظري لتمويل التعليم للإنفاق عليه في الأدبيات التربوية المعاصرة؟
2) ما الإطار النظري لآليات تمويل التعليم الأساسي وأساليب الإنفاق عليه في مصر؟

3) ما آليات ترشيد الإنفاق في التعليم الأساسي ومعوقاته بمصر من وجهة نظر عينة الدراسة؟

4) ما الآليات المقترحة لترشيد الإنفاق في التعليم الأساسي بمصر؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف على الإطار النظري لتمويل التعليم للإنفاق عليه في الأدبيات التربوية المعاصرة؟
2. دراسة الإطار النظري لآليات تمويل التعليم الأساسي وأساليب الإنفاق عليه في مصر ؟
3. مناقشة آليات ترشيد الإنفاق في التعليم الأساسي ومعوقاته بمصر من وجهة نظر عينة الدراسة؟
4. التوصل إلى بعض الآليات المقترحة لترشيد الإنفاق في التعليم الأساسي بمصر؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي :

1- أهمية مرحلة التعليم الأساسي في تزويد الطفل بالقدر الأساسي من المعارف والخبرات والأخلاقيات والسلوكيات والمهارات العملية.

2- قد يفيد هذا البحث في تقديم آليات مقترحة لترشيد الإنفاق في التعليم الأساسي بمصر.

3- قد تساهم هذه الدراسة المسئولين بوزارة التربية والتعليم أثناء التخطيط لموازنات التعليم الأساسي بمصر.

4- تعد هذه الدراسة محاولة لمساعدة المديريات العامة للتربية والتعليم بمحافظات مصر في ترشيد الإنفاق على مدارس التعليم الأساسي .

5- قد تفيد هذه الدراسة مديري المدارس في الاستخدام الأمثل لميزانية المدرسة.

منهج الدراسة وأداتها:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي، حيث يعتبر من أكثر المناهج ملائمة لطبيعة هذه الدراسة للتوصل إلي آليات التغلب علي هذه المشكلات، حيث إنه المنهج الذي يتعدى مجرد وصف الظاهرة إلى تفسير النتائج وإيجاد العلاقات بين المتغيرات للوصول الى آليات ترشيد الإنفاق , واعتمد في الدراسة الميدانية على استبانة للتعرف على معوقات ترشيد الإنفاق

في التعليم الأساسي بمصر, وتم إختيار العينة بصورة عشوائية مع مراعاة متغيرات خصائص المجتمع الأصلي، والتي تتمثل في الآتي:

–الوظيفة : مدير إدارة/ مدير مدرسة/موجه/ موجه أول/مدير شئون مالية وفنية بمحافظتي الفيوم المنيا.

وبعد توزيع استبانه على العينة وجمعها مرة أخرى، تم عمل حصر شامل لجميع الاستبيانات بعد استبعاد الاستبيانات غير المكتملة والتي لم تصل، حيث قام الباحث بتوزيع (250) استبانة بـ محافظتي الفيوم والمنيا، وبعد الحصر تم إجراء الإحصاءات على (180) استبانة فقط, ولقد اقتصرت الدارسة على محافظتي الفيوم والمنيا فقط بسبب عدم توافر الوقت للقيام بدراسة شاملة بسبب انتشار مرض كورونا.

حدود الدراسة:

– **الحد الموضوعي:** اقتصرت الدراسة الحالية على التعرف على معوقات وآليات مقترحة؛ لترشيد الإنفاق في التعليم الأساسي بمصر.

– **الحدود البشرية:** اهتم البحث الحالي مديري الإدارات – ومديري المدارس– ومديري الإدارات المالية، والإدارية والفنية على مستوى الإدارات التعليمي –الموجهين – والموجهين الأوائل .

– **حدود مكانية:** اقتصرت الدراسة على المديريات، والإدارات التعليمية, والمدارس بمحافظة الفيوم واقتصرت على 3 إدارات من 7 إدارات، وهى: إدارة (إطسا , شرق الفيوم , غرب الفيوم) وكذلك محافظة المنيا وقد اقتصرت على 2 من 9 إدارات وهم : إدارة(العدوة – مغاغة).

– **حدود زمنية:**

قام الباحث بإجراء دراسته في نهاية الفصل الدراسي الأول عام:2020 م.

مصطلحات الدراسة:

1– ترشيد :.

لغة: مصدر رشَّدَ., وهي وسائل ترمي إلى زيادة الإنتاج، وتحسينه وتخفيض تكاليفه. (ابن منظور ، ص230)

اصطلاحًا: وهو حسن تصرف الحكومة في إنفاق الأموال، ويتضمن ضبط النفقات، وإحكام الرقابة عليها، والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتلافي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاية الإنتاجية لقطاعات الاقتصاد والحكومة المحلية، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة للدولة. (مجمع اللغة العربية ، 1995)

– التعريف الاجرائي للترشيد: عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتقنيات للاستخدام الأمثل للموارد المالية واستخدامها عند الحاجة الحقيقية لها .

2– الإنفاق

لغة: مصدر أنفق، يقال: أنفق الرجل، إذا افتقر وذهب ماله.(ابن منظور ، ص230)

اصطلاحًا: ما ينفق على الشيء؛ وتحصيله من مال، وجهد؛ لبذل المال ونحوه في وجه من وجوه الخير.(مجمع اللغة العربية ، 1995)

– التعريف الإجرائي للإنفاق على التعليم الأساسى :

ويعرف الإنفاق على التعليم الأساسى بأنه توفير الأموال اللازمة لبناء المدارس في تزويدها باحتياجاتها المادية والفنية من فصول ومختبرات وملاعب ومكتبة ومصلى وورش وغيرها ، إضافة إلى دفع مرتبات المعلمين والعاملين في الإدارة ، مما يعنى أن التعليم مشروع مكلف مادياً يتطلب الاستمرار في توفير مصادر التمويل وذلك نتيجة لتزايد الطلب على التعليم كحق من حقوق الأفراد في المجتمعات الحديثة .

3– ترشيد الإنفاق

تعدد التعاريف لكنها في الحقيقة تصب في مفهوم واحد ومنها:

– ويعرف ترشيد الإنفاق على أنه: تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى اعلي درجه ممكنه, أو القضاء على أوجه الإسراف والتبذير أو تعرضها للضياع . (العكام ، 2018)

– ولقد عرف أيضا على أنه: حسن التعامل مع الأموال كسبا وإنفاق. (دنيا ،2009)

–أما أقرب مفهوم للترشيد في الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي هو مفهوم القوامة في الإنفاق قال تعالى "وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا " (سورة الفرقان ، آية 67)

-التعريف الإجرائي لترشيد الإنفاق :

قصر الإنفاق على النفقة الفعالة وهي تلك التي ترتبط بأهداف كمية وعينيه وتقاس نتائجها بمعايير الكفاءة والأداء .

4- التعليم الأساسى

يوجد العديد من التعريفات ومنها :

- يعرف التعليم الأساسي بأنه: مرحلة تمثل التعليم الإلزامي والمجاني في المدارس الحكومية ويقدم لجميع أبناء الشعب بنين بنات في الريف والحضر, ويمتد لمدة 9 سنوات دارسية من سن السادسة حتى سن الخامسة عشر في جمهورية مصر العربية. (وزارة التربية والتعليم ، قانون رقم 139 لسنة 1981)

- ويعرف التعليم الأساسي بأنه: تعتبر من أهم مراحل التعليم حيث تمثل حجر الأساس في بناء وتنمية مهارات وقدرات التلاميذ في هذا السن المبكر. (مختار ، 2014 ، ص75)

- الدراسات السابقة :

نادت العديد من الدراسات بضرورة ترشيد الإنفاق فى التعليم عامة والتعليم الأساسى خاصة , ومن هذه الدراسات ما يلي :

1-دراسة (محمد حسين عبده العجمي 2004) بعنوان : متطلبات ترشيد الإنفاق التعليمي للحد من بعض مشكلات تمويل التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية

هدفت الدراسة إلى التعرف على آليات ترشيد الإنفاق في قطاع التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية للحد من بعض مشكلات تمويله، وكذلك التعرف على أهم اتجاهاتها وأساليبها واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الآليات المباشرة وغير المباشرة لترشيد الإنفاق في المدارس الحكومية والتي منها رفع كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية للتعليم، كما اقترحت الدراسة ضرورة تشجيع المشاركة المجتمعية والجهود الذاتية والبحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم وذلك للحد من بعض مشكلاته.

2 - دراسة (محمد سيف الدين فهمي) بعنوان : تطور تمويل التعليم في مصر

هدفت الدراسة إلى التعرف على تطور تمويل التعليم في مصر واقتراح بعض المصادر البديلة لتمويل التعليم واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلى تشجيع المشاركة المجتمعية بإيقاظ الوعي الوطني والحس الإنساني في صورته التطوعية للإسهام في

تمويل التعليم العام سواء بالتبرع بالأراضي أو إنشاء المباني والتجهيزات التعليمية مع الأخذ بنظام القروض الطلابية لتخفيف العبء عن الحكومة المصرية وذلك بتطبيق مبدأ مشاركة الطالب في جزء من نفقات تعليم

3-دراسة (عقيل محمود رفاعي 2005) بعنوان :إستراتيجية مقترحة لتمويل التعليم والإنفاق عليه في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة :

هدفت الدراسة إلى وضع إستراتيجية مقترحة لتمويل التعليم والإنفاق عليه في مصر والتعرف على بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال تمويل التعليم والإنفاق عليه , واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في جمع وتحليل البيانات عن واقع تمويل التعليم في مصر كما استخدم المنهج المقارن في تحليل أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال تمويل التعليم والإنفاق عليه. وتوصلت الدراسة إلى عمل إستراتيجية لتمويل التعليم في مصر واعتمدت الإستراتيجية بشكل كبير على اقتطاع جزء من الضرائب العامة وإنفاقها على التعليم وفرض ضرائب تعليمية لصالح التعليم.

4-دراسة (عبد الرحمن دياب2019): ترشيد الإنفاق العام ودوره في معالجة عجز الموازنة العامة دراسة مقارنة:

هدفت الدراسة إلى ترشيد الإنفاق العام، ودوره في معالجه عجز الموازنة العامة استخدمت الدراسة منهج المقارنة، والمنهج الوصفي ، وتوصلت الدراسة إلى أن النفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي يجب أن تلتزم بمجموعة من المبادئ التي تضمن عملية الترشيد في الإنفاق العام.

5-دراسة(غادة محمد أحمد على 2019): إستراتيجية مقترحة لترشيد الإنفاق في مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر في ضوء بعض نماذج التميز.

هدفت الدراسة إلى التوصل لاستراتيجية مقترحة؛ لترشيد الإنفاق في مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر في ضوء النموذج المقترح للتميز في مصر, اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي, وتوصلت إلى وضع إستراتيجية مقترحة؛ لترشيد الإنفاق في مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر في ضوء النموذج المقترح للتميز في مصر.

التعقيب على الدراسات السابقة:

-أوجه الاتفاق :اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة على أهمية ترشيد الإنفاق فى التعليم الاساسي موضوع حيوي له أكبر الأثر في نجاح العملية التعليمية كما اوضحتها كلا من دراسة (محمد حسين عبده العجمي 2004, وعقيل محمود رفاعي 2005, فتحي السيد يوسف عبد الحميد 2012 , محمد عبد الحميد لاشين 2016 , عبد الرحمن دياب2019 , غادة محمد أحمد على 2019), وكذلك استخدام المنهج الوصفي، تتشابه الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في الجانب النظري موضوع الدراسة وهو آليات ترشيد الإنفاق ، والتأكيد على ضرورة الأخذ باقتصاديات التعليم وتمويله وترشيد الإنفاق عليه لمواجهة التحديات المعاصرة، كما قصدت بعض الدراسات التعرف على الأنشطة التي تقوم بها بعض المدارس في سبيل التمويل الذاتي .

-أوجه الاختلاف: إن هذه الدراسة تختلف عن سابقاتها حيث ركزت على الواقع الفعلي والآليات التي تقوم بها إدارة المدرسة من أجل ترشيد الإنفاق على التعليم، واقتصرت في عينتها على مدير إدارة/ مدير مدرسة/موجه/ موجه أول/مدير شئون مالية وفنية، للحصول على معلومات تلامس الواقع مباشرة والذي مصدرها المسئولين عن الموازنات المالية المخصصة للمدارس، ومن المتوقع أن تفتح هذه الدراسة المجال أمام مديري المدارس والمسئولين باب التفكير الجاد، في أهمية ترشيد الإنفاق على التعليم، وتفعيلها لصالح المدرسة والعملية التعليمية .

-أوجه الستفادة : استفادة الدراسة من الدراسات السابقة في إثراء الجانب النظرى والاستفادة من الطريقة والإجراءات التي اتبعتها الدراسات السابقة لتحقيق أهدافها، وتحديد أساليب المعالجة الإحصائية الملائمة لتحليل نتائج الدراسة .

خطوات السير في الدراسة: تدرجت معالجة موضوع البحث وفقا لما يلي :

(الإطار العام – الإطار النظرى – الدراسة الميدانية – آليات مقترحة)

الخطوة الثانية : الأطار النظرى

أولا – الإطار النظري لتمويل التعليم للإنفاق عليه في الأدبيات التربوية المعاصرة

ثانيا– الإطار النظري لآليات تمويل التعليم الأساسي وأساليب الإنفاق عليه في مصر

أولا – الإطار النظري لتمويل التعليم للإنفاق عليه في الأدبيات التربوية المعاصرة

يعتبر النظام التعليمي من أهم أنظمة المجتمع وأكثرها تأثيرا على حاضره ومستقبله , ورغم إدراك المجتمع لهذه الأهمية وحديثهم المستمر عن تطوير التعليم، وإصلاح ما به من خلل، وتجاوز مشكلاته، إلا أن الأنظمة التعليمية العربية على وجه الخصوص ما زالت في الخطوات الأولى نحو تحقيق أهدافها المرجوة منها بكفاءة وفعالية، وبالشكل الذي يتوافق مع تطلعات المجتمع وآماله لصناعة مواطن صالح واع منتج , وبما أن تمويل التعليم هو من أهم أركان العملية التعليمية، لذا لم يغفل التربويون والمخططون في العالم

– **مفهوم التمويل : التمويل لغة** : مال – موال– ومؤال: كثر ماله ، وتعنى (موله): قدم له ما يحتاجه من مال . و(المال) كل ما يملكه الفرد أو الجماعة من تباع ، أو عروض تجارة ، أو نقود ويقال مال الرجل : أي ذو مال . (الممول) من ينفق على عمل ما. (الوسيط 1977:)

– **التمويل اصطلاحا:** و يعرف التمويل بأنه" مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف محددة وإدارتها بكفاءة عالية (الأمم المتحدة: 1991)

ويعرف أيضاً بأنه " تكوين رأس مال لتنفيذ عمل معين، لتحقيق نتيجة مرغوباً فيها قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو قد تكون جامعة لهذه الأغراض . (عزوز, عامر , 2009)

– **مفهوم تمويل التعليمFinance Educationa :**

اصطلاحا : يشير إلى المسائل المتعلقة بتوفير الموارد المالية وإنفاقها في التعليم وإدارة الشئون المالية في المدارس والمعاهد (فليه , الزكي , 2004)

تمويل التعليم هو الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال ، والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية الأزمة لأداء الأنشطة المختلفة ، بما يساعد على تحقيق أهداف هذه الأنشطة ، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المنظومة .(عامر , 2006)

– اهداف تمويل التعليم الأساسي في مصر :

يعد التمويل الشريان المغذي للعملية التعليمية الذي يعتمد عليه التعليم الأساسى في تحقيق أهدافها المنشودة في عملية التنمية الشاملة ومستقبل الطلاب والإعداد الأمثل للطاقات البشرية حسب اختصاصاتها المتنوعة لعملية التنمية الاقتصادية في البلاد من حيث إعدادها كما ونوعا . (حلمى ,2007, ص22)

– أهمية تمويل التعليم

تكمن أهمية تمويل التعليم فى التالى:

1– تطويرعملية التعليم.

2– يعتبر تزايد الطلب على التعليم من ناحية، وضعف الموارد المالية الحكومية، كل ذلك أدي إلى الأهتمام بتويل التعليم. (رفعت ,2009م)

3– يمثل تمويل التعليم الاساسى ضرورة تربوية حتى يتمكن من القيام بانشطته وأدواره المختلفة. **(الشربيني ,2007 م).**

5– ان التمويل التعليم والإنفاق علية يعد نوع من أنواع الاستثمار (المسيلم ، 2002)

– مشكلات تمويل التعليم الأساسي :

وتتناول مشكلة تمويل التعليم الأساسي عدداً من المشكلات الرئيسية التى يعانى منها تمويل التعليم الأساسى فى مصر. ومن أهم تلك المشكلات ما يلى:

1 – عدم كفاية التمويل الحكومي المخصص للتعليم:

حيث ينخفض الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومى الإجمالى فى مصر مقارنة بالدول الأخرى مثل كندا وإسرائيل وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية, ويلاحظ وجود فجوة كبيرة بين ما ينفق على التعليم فى مصر وبين ما ينفق عليه فى الدول المتقدمة. وينطبق هذا الوضع على الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومى أيضا. (درويش 2011,ص37)

2 – العجز في ميزانيات التعليم مما يتسبب في حدوث الكثير من المشكلات في مواجهة احتياجات الإدارات التعليمية واحتياجات المتعلمين ،وعادة ما يقف العجز في ميزانيات التعليم حائلا دون تحقيق التعليم للأهداف المنشودة ،مما يدفع العاملين في مجال تمويل التعليم على التفكير في وضع الاستراتيجيات والحلول المناسبة لتوفير الأموال اللازمة للحد من ذلك العجز. (نصر,2006,ص349)

3 – تزايد التفاوت بين ميزانيات الإدارات التعليمية، مما يتسبب في وجود اختلاف في الإنفاق على التلميذ الواحد بين إدارة تعليمية وأخرى وهذا التفاوت يقف حاجزا في تحقيق العدالة الاجتماعية بين التلاميذ ولا يحقق مبدأ تكافؤ الفرص، بالإضافة إلى أن هذا التفاوت يجعل نظام تمويل التعليم غير قانوني ويتعارض مع التشريعات الدستورية .

(مينا, 2001، ص121–137)

نتيجة لمظاهر الضعف السابق ذكرها اتسم التمويل الحكومي بالقصور عن تلبية الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الأساسي الأمر الذى استدعى ضرورة البحث عن مصادر إضافية لتمويل هذا النوع من التعليم.

ثانيا– الإطار النظري لآليات تمويل التعليم الأساسي وأساليب ترشيد الإنفاق عليه في مصر

ويتمثل الإطار النظري فى :

1– مفهوم مصادر تمويل التعليم

وتعرف مصادر تمويل التعليم علي أنها :"هي الجهات التي تحمل كلفة الخدمات التعليمية وهى إن تكون مصادر داخلية أو خارجية .(العيسى , أبا الخيل , 2015)

2–مصادر تمويل التعليم

وتتمثل مصادر التمويل في التعليم الأساسفى التالى:

أ– المصادر الحكومية : وهي جملة ما تخصصه الدولة من ميزانيتها للتعليم حيث تقوم الحكومات بأغلب الدول بتخصيص مبالغ معينة من الميزانية العامة للدولة للإنفاق على التعليم بجميع فروعه ومستوياته والتي يمكن الاستدلال عليها من خلال المؤشرات الأساسية.

ب – المصادر غير الحكومية : وهو ما يتوفر للنظم التعليمية من موارد مالية أو غير مالية مباشرة و يتم من خلالها تنفيذ البرامج والخطط التعليمية وتيسيرها وذلك بسبب عجز الميزانيات الحكومية عن تغطية النفقات اللازمة للتعليم، ومن هذه الموارد :

1–الرسوم الدراسية : وهى ما تحصل عليه المؤسسات التعليمية من رسوم دراسية من الطالب مقابل الخدمات التعليمية التي يحصلون عليها وغالبا ما تكون الرسوم الدراسية قليلة ولا تمثل نسبة كبيرة من نسبة الإنفاق علي التعليم .

2-المساعدات الدولية : وذلك من خلال المنح الدولية فهناك الكثير من الدول المتقدمة التي تقدم منح دراسية لمعظم الدول النامية وتشكل المنح مصدرا من أهم المصادر في برامج المساعدات التي تقدم في القطاع التعليمي ، ومن المنظمات التي تمول وتقدم خدمات تعليمية: المانحون والأمم المتحدة ،والبنك الدولي ، المبادرات العالمية للتعليم ، والمانحون من القطاع الخاص ، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية ويتم ذلك من خلال (القروض , المنح) .

3- أهمية دراسة ترشيد الإنفاق في التعليم الأساسي بمصر:

إن ترشيد الإنفاق يعتبر سياسة مالية ضرورية في كافة مناحي حياتنا الاقتصادية والاجتماعية على المستويات الفردية والجماعية، وتبرز أهمية ترشيد الإنفاق في مجال التعليم كالتالي:

ا- الأهمية السياسية: يتم ترشيد الإنفاق بتوزيع الموارد العامة للدولة، ونصيب التعليم منها وإسهام مصادر الإنفاق المختلفة بين التمويل الحكومي، أو من المنح في تمويل الأنشطة التعليمية المختلفة. (خضر ، 2012)

ب- الأهمية الاجتماعية: تهتم دراسة ترشيد الإنفاق على التعليم بتطور الإنفاق على التعليم ومدى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد في الإنفاق على التعليم.

ج- الأهمية التربوية: ترجع أهمية دراسة ترشيد الإنفاق على التعليم إلى أنها جزء مهم في نظام المعلومات التربوية، حيث تقدم معلومات محاسبية وتربوية تفيد في صناعة القرار التعليمي. (إبراهيم ، 2007)

د- الأهمية الاقتصادية: حيث تهدف دراسات ترشيد الإنفاق على التعليم في الحفاظ على المال العام والنفقات التعليمية، وصيانتها من الهدر .(العجمى ، 2007)

4- آليات ترشيد الإنفاق في التعليم الأساسي :

وهي عبارة عن مجموعة من آليات والمتطلبات والضمانات لنجاح عملية الترشيد نوجزها في التالي:

- يجب أن تكون إدارة سياسة قوية: تضع الحق في نصابه دون خشية صاحب نفوذ أو مصلحة . (عبد الحميد ، 2005)

- التطبيق الجاد لمبدأ الشورى، ولما يراه أهل الخبرة والأمانة؛ ، ذلك أن إقامة سياسات اقتصادية حكيمة رهبن وجود حكومة قوية لديها القدرة على السماع والاقتناع واحترام ما يقال فيها. (احمد ، 2000)
- ضرورة أن تكون إدارة أجهزة الدولة إدارة جيدة: أن توفر الإرادة السياسية والمشاركة الفعالة في وجود جهاز إداري كفء يتولى الإشراف والقيام على مختلف المرافق والهيئات العامة (المسيلم ، 2002 م ، ص 81)
- توفر نظم محاسبية ورقابية فعالة: تستطيع الحكومة والجهات الشعبية التعرف من خلالها بوضوح وشفافية على كل ما ينفق في مختلف المجالات وبقدر نجاح الدولة في ذلك بقدر ما نطمئن على نجاحها في ترشيد الإنفاق العام. (العربي ، 2010)

5- معوقات ترشيد الإنفاق بمصر من وجهة نظر عينة الدراسة

يواجه مجال ترشيد الإنفاق على التعليم معوقات تتطلب التصدي لها بما يسهم في تمكين البحث التربوي في خدمة أغراض التنمية من ناحية، وتقديم التصور المناسب لتفعيل الإنفاق على التعليم، وإثراء بحوثه في ضوء الاتجاهات الحديثة العالمية من ناحية أخرى، ومن هذه المعوقات: (الجريوي ، 2015)

1- عدم وجود آلية إدارية واضحة لتنظيم جهود المشاركة المحلية في عملية التمويل.

2- إن فلسفة التعليم في الوطن العربي التي تقوم على المركزية جعلت الناس يعتمدون على الحكومة في كل شيء يتعلق بالتعليم، وبخاصة في مجال التمويل، وقد ترتب على هذا الأمر ظهور السلبية والاتكالية.

3- إن إشكالية الهدر في الإنفاق التعليمي هي من الإشكاليات التي تهدد النظام التعليمي ككل وتهدد قضية المشاركة المحلية في تمويل التعليم على وجه الخصوص، وذلك لاعتقاد الناس بعدم جدوى المشاركة المحلية نتيجة ما يرونه من جوانب هدر في الإنفاق التعليمي.(العجمى ، 2004)

4- نموذج مخطط لواقع الإنفاق من الموازنة لإحدى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي لفصل دراسي واحد : (وزارة التخطيط والمتابعة ، خطة 2018-2022)

تنقسم النفقات المخصصة للمدارس إلى نفقات رأسمالية، بحيث تتكفل الوزارة في جميع النفقات الخاصة بإنشاء المباني وإقامة الملاعب والقاعات وغيرها، أما النفقات الجارية الدورية فتشمل المبلغ المخصص للمدرسة من وزارة التربية والتعليم، ويختلف المبلغ من مدرسة إلى أخرى حسب أعداد طلاب المدرسة والمرحلة التعليمية، وفي بعض الأحيان تتحول بعض النفقات الجارية إلى نفقات رأسمالية، مثل: شراء بعض الأجهزة، أو صيانة الأثاث، وفيما يلي مثال لبنود الصرف في مدرسة من مدارس الحلقة الأولى تبلغ كثافتها الطلابية 1120 طالبا وطالبة، ويبلغ إجمالي المخصصات المالية لها 7000 جنيه.

جدول رقم (1) نموذج مخطط لواقع موازنة لإحدى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي لفصل دراسي (وزارة التخطيط والمتابعة ، خطة 2018-2022)

المصروفات العامة	المبلغ	المصروفات العامة	المبلغ
تكريم الطلبة	200	صيانة مباني	500
أقلام التحضير والتصحيح	100	تكاليف خدمات أخرى	250
أقلام سبورة	500	الإنترنت	1400
ماسحات السبورة	50	صيانة أثاث ومعدات تعليمية	200
وراق السحب والتصوير	1200	صيانة أجهزة الحاسب الآلي	500
أحبار الطابعات	100	أحبار آلات التصوير	300
لوازم الحاسب الآلي	200	تسويه ألسلفه المخصصات المالية	1500
الاجمالى	7000		

يتضح من الجدول أن تسويه السلفه والإنترنت وأوراق التصوير تستحوذ على النسب الأعلى من موازنة المدرسة.

6- استراتيجيات ترشيد الإنفاق فى التعليم الأساسى :

حيث سعت كثير من الدول إلى اعتماد سياسات واستراتيجيات لترشيد الإنفاق على التعليم وظهرت عدة اتجاهات في هذا الجانب أهمها:

الاتجاه الأول: ترشيد الإنفاق في تخصيص الموارد المالية للتعليم:

إن الأساس في تخصيص الموارد المالية للتعليم هو مدى أولوية التعليم حسب أولويات خطة التنمية في الدولة، وتقاس هذه الأولوية بنسبة مخصصات التعليم إلى الإنفاق العام في الدولة. (أبو دوح ، 2006)

الاتجاه الثاني: ترشيد الإنفاق في توزيع الموارد المالية المخصصة للتعليم:

ينظر هذا الاتجاه إلى التعليم كمنظومة متكاملة تتكون من عدة عناصر ترتبط ببعضها بعلاقات تبادلية داخل إطار واحد حيث يستقبل بعض المدخلات التي تتفاعل مع بعضها فى إطار ونظم معينة للتحول إلى مخرجات محددة الموصفات , ويركز الاتجاه الثاني فى ترشيد الأنفاق على النظرة المنظمة للنظام التعليمي , حيث يتجه الترشيد فى توزيع موارد التعليم على العناصر منظومة التعليم وبخاصة المدخلات والمخرجات والعمليات . (إسماعيل ، 2011 ، ص67)

الخطوة الثانية : الدراسة الميدانية

أولًا : إجراءات الدراسة الميدانية

تتمثل إجراءات الدراسة الميدانية فيما يلي :

(1) أهداف الدراسة الميدانية :

تهدف الدراسة الميدانية الحالية إلى محاولة التعرف على آراء عينة من قيادات التعليم الأساسي في مصر حول :

- معوقات ترشيد الإنفاق بالتعليم الأساسي في مصر .
- الآليات المقترحة في ترشيد الإنفاق بالتعليم الأساسي في مصر .

(2) مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة الحالية من مديري مدارس التعليم الأساسي, وموجهي الإدارات المدرسية, ومديري الإدارات التعليمية في التعليم الأساسي , والموجهين، والموجهون الأوائل في الإدارات التعليمية, ومديري ومشرفى الإدارات المالية والإدارية والفنية في الإدارات التعليمية بمحافظتي الفيوم المنيا.

جدول (2) مجتمع الدراسة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
مديري الإدارات	5	2.8
مديري مدارس التعليم الأساسي	28	15.5
الموجهين	64	35.5
الموجهين الأوائل	46	25.6
مديري الشئون المالية والفنية	37	20.6
المجموع	180	% 100

(3) عينة الدراسة :

تم اختيار العينة بصورة عشوائية مع مراعاة متغيرات وخصائص المجتمع الأصلي، والتي تتمثل فى الآتي: –المحافظة : الفيوم/ المنيا.

- الوظيفة : مدير إدارة/ مدير مدرسة/موجه/ موجه أول/مدير شئون مالية وفنية.
- سنوات الخبرة : أقل من 5 سنوات/ من 5–10 سنوات/ أكثر من 10 سنوات.

وبعد توزيع الاستمارات على العينة وجمعها مرة أخرى، تم عمل حصر شامل لجميع الاستمارات بعد استبعاد الاستمارات غير المكتملة والتي لم تصل، حيث قام الباحث بتوزيع (250) استمارة بمحافظتي الفيوم والمنيا، وبعد الحصر تم إجراء الإحصاءات على (180) استمارة فقط، وتمت جدولة هذه البيانات لتوضيح إجمالي خصائص عينة الدراسة، كالتالي :

جدول (3) توزيع أفراد العينة حسب المحافظة

المحافظة	التكرار	النسبة المئوية
الفيوم	98	54.4
المنيا	82	45.6
المجموع	180	%100

يتضح من الجدول السابق أن معظم أفراد العينة هم من محافظة الفيوم حيث بلغ عددهم (98) بنسبة (54,4) %.

جدول (4) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مدير إدارة	5	2.8
مدير مدرسة	28	15.5
موجه	64	35.5
موجه أول	46	25.6
مدير شئون مالية وفنية	37	20.6
المجموع	180	% 100

يتضح من الجدول السابق أن معظم أفراد العينة هم من الموجهين حيث جاءوا فى الترتيب الأول حيث تم التطبيق على (64) من أصل (180) بنسبة (35.5) %.

جدول (5) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	29	16.1
من 5 – 10 سنوات	66	36.7
أكثر من 10 سنوات	85	47.2
المجموع	180	%100

(4) أداة الدراسة :

اعتمدت الدراسة على استبانه من إعداد الباحث اشتملت على محورين :

المحور الأول: معوقات ترشيد الإنفاق في التعليم الأساسي: ويتكون من (20 عبارة)

المحور الثاني: آليات مقترحة لترشيد الإنفاق في التعليم الأساسي: تتكون من (15 عبارة)

وعلى هذا فقد اشتملت الاستبانة فى صورتها النهائية على (35) عبارة وأمام كل عبارة من عبارات الاستبانة ثلاثة اختيارات للإجابة هي (موافق/ موافق إلى حد ما / غير موافق) ، بحيث تكون الدرجة المقابلة لكل اختيار هي (3 – 2– 1) على الترتيب.

(5) ثبات الأداة :

تم حساب الثبات باستخدام طريقة "ألفا كرونباخ" وكان على النحو التالي:

جدول (6)معامل ثبات الاستبانة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ

المحور	ألفا كرونباخ
الأول	0.73
الثاني	0.77
الاستبانة ككل	0.80

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات بالنسبة لمحاور الاستبانة والمجموع الكلى مرتفعة مما يدعو للوثوق فى أداة الدراسة.

(6) صدق الأداة :

تم حساب معامل الارتباط "بيرسون" لمعرفة صدق الاتساق الداخلي للاستبانة، حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة، كما تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل بند من بنود الاستبانة والدرجة الكلية بالمحور الذي ينتمي إليه البند، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول (7)يوضح المصفوفة الارتباطية بين محاور الاستبيان والمجموع الكلى

المحاور	معامل الارتباط بالمجموع الكلى
معوقات ترشيد الإنفاق في التعليم الأساسي.	**0.83
آليات مقترحة لترشيد الإنفاق في التعليم الأساسي.	**0.78

**الارتباط دال عند مستوى (0,01)

يتضح من الجدول السابق ارتباط أبعاد الاستبانة ببعضها البعض بمستوى دلالة (0,01) وهذا يؤكد أن الاستبانة تمتعت بدرجة عالية من الصدق.

8- المعالجة الإحصائية :

تم الاعتماد على برنامج (SPSS) فى إجراء المعالجات الإحصائية فى العلوم الإنسانية، واقتضت الدراسة معالجة البيانات استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- الإحصاء الوصفي : ويتمثل فى حساب التكرارات والنسب المئوية للاستجابة والأوزان النسبية الدالة على كل عبارة من عبارات الاستبانة وتحويلها إلى الدرجات المقابلة باستخدام برنامج (Excel)، وقد افترض الباحث الدرجات المقابلة لكل بديل من البدائل كما يلي :

(موافق =3/موافق إلى حد ما =2/غير موافق=1).

- الإحصاء الاستدلالي : ويتمثل فى معادلة مربع كاى ($كا^2$) لإيجاد الفروق بين آراء أفراد العينة على عبارات كل محور من محاور الاستبانة،
- وذلك من خلال المعادلة :

$$كا^2 = مجـ (التكرار التجريبي – التكرار النظري)^2 / التكرار النظري$$

- تم حساب الوزن النسبي لكل عبارة لتحديد مستوى أهميتها بالنسبة للمحور الذي تنتمي إليه، وذلك عن طريق العلاقة التالية :

$$الوزن النسبي للعبارات = (ك_1 \times 3 + ك_2 \times 2 + ك_3 \times 1) / ن \times 3$$

- معامل الارتباط "بيرسون".
- اختبار T–test للكشف عن الفروق بين استجابات مجموعتين مستقلتين.
- تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA للكشف عن الفروق ودلالتها الإحصائية بين المبحوثين وذلك وفقًا لمتغير معين (يسمى متغير التجزئة) وبشرط أن يكون عدد المجموعات أكثر من مجموعتين وفى هذه الدراسة ستكون المجموعات هي (الوظيفة، سنوات الخبرة).
- طريقة الفرق المعنوي الأصغر "LSD–Test" للمقارنات البعدية ويستخدم فقط فى حالة وجود فروق دالة إحصائيًا باستخدام One Way ANOVA، وهو اختبار يستخدم فى حالة افتراض تساوى التباين بين الفئات، حيث أنه يفيد فى اختبار معنوية الفروق بين كل متوسطي الفئات، وتحديد اتجاه هذه الفروق لصالح أية مجموعة منها.

ثانيًا: التحليل الإحصائي ونتائج الدراسة وتفسيرها:

تم حساب التكرارات والأوزان النسبية ومربع كاى ودلالة الفروق لآراء العينة وكانت على النحو التالي :

1- استجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول وهو " معوقات ترشيد الإنفاق في التعليم الأساسي " :

يوضح الجدول التالي نتائج المعالجة الإحصائية لاستجابات عينة الدراسة حول عبارات المحور الأول :

جدول (8) نتائج المعالجة الإحصائية لاستجابات عينة الدراسة حول عبارات المحور الأول

م	العبارات	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		المتوسط	الانحراف المعياري	اتجاه البند	النسبة المئوية الوزنية	كا^2(*)	مستوى الدلالة	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%							
1	قصور التخطيط الاستراتيجي الموجه نحو ترشيد الإنفاق على التعليم.	104	57.78	76	42.22	0	0.00	2.58	0.50	موافق	86.03	4.36	0.04	15
2	قلة الكوادر البشرية بالمدارس المؤهلة لتخطيط ترشيد الإنفاق على التعليم.	108	60.00	70	38.89	2	1.11	2.59	0.52	موافق	86.22	96.13	0.00	14
3	محدودية الثقافة المجتمعية حول ترشيد الإنفاق على التعليم.	134	74.44	43	23.89	3	1.67	2.73	0.48	موافق	91.06	150.23	0.00	7
4	اعتقاد المجتمع بعدم جدوى المشاركة المحلية نتيجة ما يرونه من جوانب هدر في الإنفاق التعليمي.	128	71.11	49	27.22	3	1.67	2.70	0.50	موافق	89.94	133.23	0.00	10
5	قله الآليات الإدارية لترشيد الإنفاق على التعليم.	132	73.33	46	25.56	2	1.11	2.73	0.47	موافق	90.88	145.73	0.00	8
6	سوء توزيع الميزانية على بنود الصرف.	135	75.00	43	23.89	2	1.11	2.74	0.47	موافق	91.43	154.63	0.00	6
7	ضعف إشراك المدارس في تحديد ميزانيتها في ضوء احتياجاتها الفعلية.	109	60.56	68	37.78	3	1.67	2.59	0.53	موافق	86.41	95.23	0.00	13
8	استعمال ممتلكات المدرسة لأغراض خاصة.	86	47.78	94	52.22	0	0.00	2.47	0.50	موافق	82.50	0.36	0.55	19
9	وجود فرص عمل وهمية داخل المؤسسات التعليمية.	89	49.44	87	48.33	4	2.22	2.47	0.54	موافق	82.31	78.43	0.00	20
10	ضعف الرقابة والمتابعة على الإنفاق التعليمي.	99	55.00	76	42.22	5	2.78	2.52	0.55	موافق	83.99	80.03	0.00	18

(*) قيمة كا^2 الجدولية عند مستوى (0.01) = 6.635، وعند مستوى (0.05) = 3.841 لدرجة حرية (1) فى حالة وجود صفر فى أحد الخانات لتكرار (موافق، موافق إلى حد ما ، غير موافق). قيمة كا^2 الجدولية عند مستوى (0.01) = 9.210، وعند مستوى (0.05) = 5.991 لدرجة حرية (2) فى حالة عدم وجود صفر فى جميع الخانات لتكرار (موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق).

تابع جدول (9)

نتائج المعالجة الإحصائية لاستجابات عينة الدراسة حول عبارات المحور الأول

م	العبارات	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		المتوسط	الإنحراف المعياري	اتجاه البند	النسبة المئوية الوزنية	كا2	مستوى الدلالة	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%							
11	زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم.	101	56.11	75	41.67	4	2.22	2.54	0.54	موافق	84.54	84.03	0.00	17
12	ضعف دراسة مواطن الهدر والفاقد المالى.	124	68.89	54	30.00	2	1.11	2.68	0.49	موافق	89.20	124.93	0.00	11
13	محدودية الموارد المالية فى الإنفاق على التعليم.	101	56.11	77	42.78	2	1.11	2.55	0.52	موافق	84.92	88.90	0.00	16
14	قلة وجود تمويل مجتمعي مع ضعف التمويل الحكومي.	111	61.67	69	38.33	0	0.00	2.61	0.49	موافق	87.15	9.80	0.00	12
15	ضعف مستوى التكنولوجيا المستخدمة فى التعليم.	141	78.33	35	19.44	4	2.22	2.76	0.48	موافق	91.99	172.03	0.00	5
16	ضعف الالتزام بتطبيق القوانين والتشريع المالي والمحاسبي.	129	71.67	48	26.67	3	1.67	2.70	0.49	موافق	89.94	135.90	0.00	9
17	قلة الاستعانة بخبرات الدول فى ترشيد الإنفاق التعليمي.	157	87.22	23	12.78	0	0.00	2.87	0.33	موافق	95.72	99.76	0.00	2
18	سوء توزيع الميزانية بين المدارس.	169	93.89	11	6.11	0	0.00	2.94	0.24	موافق	97.95	138.69	0.00	1
19	تضخم الهيكل الإداري بالتعليم الأساسي.	151	83.89	25	13.89	4	2.22	2.82	0.44	موافق	93.85	210.70	0.00	4
20	سوء توزيع القوى العاملة بين المدارس.	148	82.22	32	17.78	0	0.00	2.82	0.38	موافق	94.04	74.76	0.00	3

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

جاءت قيم (كا^2) لمعظم عبارات المحور الأول دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0,05)، إذ أن قيم (كا^2) المحسوبة أكبر من قيمة (كا^2) الجدولية الموضحة أسفل الجدول السابق، مما يعنى وجود فروق حقيقية بين استجابات أفراد العينة حول معظم العبارات المتضمنة بالمحور الأول، كما يؤكد أن آراء عينة الدراسة حول بنود هذا البعد متسقة مع نفسها، وهذه البنود تميز آراء أفراد العينة نحو اتجاه معين وعدم تشتت التكرارات حول بدائل الاختيار الثلاثة (موافق ، موافق إلى حد ما ، غير موافق)، وذلك باستثناء العبارة رقم (8) والتي لم تعبر عن أي دلالة إحصائية عند أي من المستويين (0.01) أو (0.05).

وفيما يلي تفسير لهذه النتائج :

- جاءت العبارة رقم (18) ومضمونها "**سوء توزيع الميزانية بين المدارس.** " فى الترتيب (1) بنسبة مئوية وزنيه قدرها (97.95)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.94) وإنحراف معياري (0.24).
- جاءت العبارة رقم (17) ومضمونها "**قلة الاستعانة بخبرات الدول فى ترشيد الإنفاق التعليمي.**" فى الترتيب (2) بنسبة مئوية وزنية قدرها (95.72)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.87) وإنحراف معياري (0.33).
- جاءت العبارة رقم (20) ومضمونها "**سوء توزيع القوى العاملة بين المدارس.**" فى الترتيب (3) بنسبة مئوية وزنية قدرها (94.04)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.82) وإنحراف معياري (0.38).
- جاءت العبارة رقم (19) ومضمونها "**تضخم الهيكل الإداري بالتعليم الأساسي.**" فى الترتيب (4) بنسبة مئوية وزنية قدرها (93.85)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.82) وانحراف معياري (0.44).
- جاءت العبارة رقم (15) ومضمونها "**ضعف مستوى التكنولوجيا المستخدمه فى التعليم.**" فى الترتيب (5) بنسبة مئوية وزنية قدرها (91.99)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.76) وإنحراف معياري (0.48).

- جاءت العبارة رقم (6) ومضمونها "**سوء توزيع الميزانية على بنود الصرف.**" فى الترتيب (6) بنسبة مئوية وزنية قدرها (91.43)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.74) وإنحراف معياري (0.47).
- جاءت العبارة رقم (3) ومضمونها "**محدودية الثقافة المجتمعية حول ترشيد الإنفاق على التعليم.**" فى الترتيب (7) بنسبة مئوية وزنية قدرها (91.06)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.73) وإنحراف معياري (0.48).
- جاءت العبارة رقم (4) ومضمونها "**اعتقاد المجتمع بعدم جدوى المشاركة المحلية نتيجة ما يرونه من جوانب الهدر في الإنفاق التعليمي.**" فى الترتيب (10) بنسبة مئوية وزنية قدرها (89.94)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.70) وإنحراف معياري (0.50).
- جاءت العبارة رقم (5) ومضمونها "**قلة الآليات الإدارية لترشيد الإنفاق على التعليم.**" فى الترتيب (8) بنسبة مئوية وزنية قدرها (90.88)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.73) وإنحراف معياري (0.47).
- جاءت العبارة رقم (16) ومضمونها "**ضعف الالتزام بتطبيق القوانين والتشريع المالي والمحاسبي.**" فى الترتيب (9) بنسبة مئوية وزنية قدرها (89.94)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.70) وإنحراف معياري (0.49).
- جاءت العبارة رقم (12) ومضمونها "**ضعف دراسة مواطن الهدر والفاقد المالى.**" فى الترتيب (11) بنسبة مئوية وزنية قدرها (89.20)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.68) وإنحراف معياري (0.49).
- جاءت العبارة رقم (14) ومضمونها "**قلة وجود تمويل مجتمعى مع ضعف التمويل الحكومى.**" فى الترتيب (12) بنسبة مئوية وزنية قدرها (87.15)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.61) وإنحراف معياري (0.49).
- جاءت العبارة رقم (7) ومضمونها "**ضعف إشراك المدارس في تحديد ميزانيتها في ضوء احتياجاتها الفعلية.**" فى الترتيب (13) بنسبة مئوية وزنية قدرها (86.41)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.59) وإنحراف معياري (0.53).

- جاءت العبارة رقم (2) ومضمونها " **قلة الكوادر البشرية بالمدارس المؤهلة لتخطيط ترشيد الإنفاق على التعليم.**" فى الترتيب (14) بنسبة مئوية وزنية قدرها (86.22)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.59) وإنحراف معياري (0.52).
- جاءت العبارة رقم (1) ومضمونها " **قصور التخطيط الاستراتيجي الموجه نحو ترشيد الإنفاق على التعليم.**" فى الترتيب (15) بنسبة مئوية وزنية قدرها (86.03)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.58) وانحراف معياري (0.50).
- جاءت العبارة رقم (13) ومضمونها "**محدودية الموارد المالية فى الإنفاق على التعليم.**" فى الترتيب (16) بنسبة مئوية وزنية قدرها (84.92)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.55) وانحراف معياري (0.52).
- جاءت العبارة رقم (11) ومضمونها " **زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم.** " فى الترتيب (17) بنسبة مئوية وزنية قدرها (84.54)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.54) وإنحراف معياري (0.54).
- جاءت العبارة رقم (10) ومضمونها "**ضعف الرقابة والمتابعة على الإنفاق التعليمي.** " فى الترتيب (18) بنسبة مئوية وزنية قدرها (83.99)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.52) وانحراف معياري (0.55).
- جاءت العبارة رقم (8) ومضمونها " **استعمال ممتلكات المدرسة لأغراض خاصة.**" فى الترتيب (19) بنسبة مئوية وزنية قدرها (82.50)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.47) وإنحراف معياري (0.50).
- جاءت العبارة رقم (9) ومضمونها "**وجود فرص عمل وهمية داخل المؤسسات التعليمية.**" فى الترتيب (20) بنسبة مئوية وزنية قدرها (82.31)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.47وإنحراف معياري (0.54).

– وبشكل عام يتضح من النتائج :

1–أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة مرتفعة على جميع عبارات هذا المحور حيث حيث معوقات تمنع ترشيد الإنفاق في التعليم الأساسي

2- وجاءت العبارة رقم (18) ومضمونها "سوء توزيع الميزانية بين المدارس. " فى الترتيب (1) وبذلك تكون هذه الدراسة تتفق مع دراسة (محمد حسين عبده العجمي 2004) بعنوان : متطلبات ترشيد الإنفاق التعليمي للحد من بعض مشكلات تمويل التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية التى توصلت الى رفع كفاءة توزيع الموارد المالية فى المؤسسات التعليمية .

3- وفي النهاية جاءت العبارة رقم (9) ومضمونها "**وجود فرص عمل وهمية داخل المؤسسات التعليمية.**" فى الترتيب (20) وبذلك تكون هذه الدراسه تتفق مع دراسة(غادة محمد أحمد على 2019): إستراتيجية مقترحة لترشيد الإنفاق في مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر في ضوء بعض نماذج التميز

2- استجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني وهو " آليات مقترحة لترشيد الإنفاق في التعليم الأساسي "

يوضح الجدول التالي نتائج المعالجة الإحصائية لاستجابات عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني :

جدول (10)

نتائج المعالجة الإحصائية لاستجابات عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني

م	العبارات	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		المتوسط	الإنحراف المعياري	اتجاه البند	النسبة المئوية الوزنية	كا^2	مستوى الدلالة	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%							
1	تحويل المدرسة من مؤسسة استهلاكية إلى مؤسسة منتجة.	166	92.22	14	7.78	0	0.00	2.92	0.27	موافق	97.39	128.36	0.00	1
2	الرقابة على المخصصات المالية الخاصة بالإنفاق على التعليم.	137	76.11	43	23.89	0	0.00	2.76	0.43	موافق	91.99	49.09	0.00	3
3	ترشيد استخدام التجهيزات المدرسية المتنوعة.	128	71.11	52	28.89	0	0.00	2.71	0.45	موافق	90.32	32.09	0.00	4
4	إعادة استخدام الكتب المدرسية لأكثر من مرة.	94	52.22	86	47.78	0	0.00	2.53	0.50	موافق	84.17	0.36	0.55	13
5	تقوم الوزارة باستثمار أملاك التعليم الأساسي .	94	52.22	86	47.78	0	0.00	2.52	0.50	موافق	83.99	0.36	0.55	14
6	تفعيل الرسوم الدراسية كمصدر من مصادر التمويل.	104	57.78	73	40.56	3	1.67	2.56	0.53	موافق	85.47	89.23	0.00	11
7	تعديل قانون التعليم الأساسي بما يتيح استقلال التعليم الأساسي ماليًا وإداريًا.	88	48.89	90	50.00	2	1.11	2.47	0.52	موافق	82.50	84.13	0.00	15
8	تطوير نظام المحاسبية والرقابية المطبقة على التعليم الأساسي.	125	69.44	55	30.56	0	0.00	2.69	0.46	موافق	89.76	27.22	0.00	7
9	تطوير أداء الجهاز الإداري للتعليم الأساسي.	95	52.78	85	47.22	0	0.00	2.53	0.50	موافق	84.36	0.56	0.46	12
10	إجراء إصلاحات عاجلة في نظام إعداد الموازنة للتعليم الأساسي.	106	58.89	73	40.56	1	0.56	2.58	0.51	موافق	86.03	96.10	0.00	10
11	رفع كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية للتعليم.	126	70.00	54	30.00	0	0.00	2.70	0.46	موافق	89.94	28.80	0.00	5

تابع جدول (10)

نتائج المعالجة الإحصائية لاستجابات عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني

م	العبارات	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		المتوسط	الإنحراف المعياري	اتجاه البند	النسبة المئوية الوزنية	كا^2	مستوى الدلالة	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%							
12	تبنى سياسات تعليمية جديدة مع الأخذ بالتخطيط التعليمي في تنفيذها لترشيد الإنفاق.	126	70.00	54	30.00	0	0.00	2.70	0.47	موافق	89.94	28.80	0.00	6
13	الاستعانة بالخبرة العلمية للمتخصصين في سرعة أداء الإجراءات المالية.	113	62.78	62	34.44	5	2.78	2.60	0.55	موافق	86.78	97.30	0.00	9
14	توزيع المدرسين بين المدارس لوجود زيادة في بعض المدارس وعجز في الأخر.	119	66.11	59	32.78	2	1.11	2.65	0.50	موافق	88.27	114.10	0.00	8
15	تقرر المقترحات المالية بواسطة القيادات الأكاديمية بالوزارة بالتشاور مع مديري الشئون المالية والإدارية بالمديريات ثم تراجع بعناية وتقدم لوزير التعليم.	139	77.22	41	22.78	0	0.00	2.78	0.42	موافق	92.55	53.36	0.00	2

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

جاءت قيم (كا^2) لمعظم عبارات المحور الثاني دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0,05)، إذ أن قيم (كا^2) المحسوبة أكبر من قيمة (كا^2) الجدولية الموضحة أسفل جدول ()، مما يعنى وجود فروق حقيقية بين استجابات أفراد العينة حول معظم العبارات المتضمنة بالمحور الثاني، كما يؤكد أن آراء عينة الدراسة حول بنود هذا البعد متسقة مع نفسها، وهذه البنود تميز آراء أفراد العينة نحو اتجاه معين وعدم تشتت التكرارات حول بدائل الاختيار الثلاثة (موافق ، موافق إلى حد ما ، غير موافق)، وذلك باستثناء العبارات رقم (4)،(5)،(9) والتي لم تعبر عن أي دلالة إحصائية عند أي من المستويين (0.01) أو (0.05).

وفيما يلي تفسير لهذه النتائج :

- جاءت العبارة رقم (1) ومضمونها "**تحويل المدرسة من مؤسسة استهلاكية إلى مؤسسة منتجة.**" فى الترتيب (1) بنسبة مئوية وزنية قدرها (97.39)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.92) وإنحراف معياري (0.27).
- جاءت العبارة رقم (15) ومضمونها "**تقرر المقترحات المالية بواسطة القيادات الأكاديمية بالوزارة بالتشاور مع مديري الشئون المالية والإدارية بالمديريات ثم تراجع بعناية وتقدم لوزير التعليم.**" فى الترتيب (2) بنسبة مئوية وزنية قدرها (92.55)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.78) وإنحراف معياري (0.42).
- جاءت العبارة رقم (2) ومضمونها "**الرقابة على المخصصات المالية الخاصة بالإنفاق على التعليم.**" فى الترتيب (3) بنسبة مئوية وزنية قدرها (91.99)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.76) وإنحراف معياري (0.43).
- جاءت العبارة رقم (3) ومضمونها "**ترشيد استخدام التجهيزات المدرسية المتنوعة.**" فى الترتيب (4) بنسبة مئوية وزنية قدرها (90.32)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.71) وإنحراف معياري (0.45).
- جاءت العبارة رقم (11) ومضمونها "**رفع كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية للتعليم.** " فى الترتيب (5) بنسبة مئوية وزنية قدرها (89.94)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.70) وإنحراف معياري (0.46).
- جاءت العبارة رقم (12) ومضمونها "**تبنى سياسات تعليمية جديدة مع الأخذ بالتخطيط التعليمي في تنفيذها لترشيد الإنفاق.**" فى الترتيب (6) بنسبة مئوية وزنية قدرها (89.94)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.70) وإنحراف معياري (0.47).
- جاءت العبارة رقم (8) ومضمونها "**تطوير نظام المحاسبية والرقابية المطبقة على التعليم الأساسي.** " فى الترتيب (7) بنسبة مئوية وزنية قدرها (89.76)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.69) وإنحراف معياري (0.46).
- جاءت العبارة رقم (14) ومضمونها "**توزيع المدرسين بين المدارس لوجود زيادة في بعض المدارس وعجز في الأخر.**" فى الترتيب (8) بنسبة مئوية وزنية قدرها (88.27)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.65) وإنحراف معياري (0.50).

-جاءت العبارة رقم (13) ومضمونها "**الاستعانة بالخبرة العلمية للمتخصصين في سرعة أداء الإجراءات المالية.** " فى الترتيب (9) بنسبة مئوية وزنية قدرها (86.78)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.60) وإنحراف معياري (0.55).

-جاءت العبارة رقم (10) ومضمونها "**إجراء إصلاحات عاجلة في نظام إعداد الموازنة للتعليم الأساسي.** " فى الترتيب (10) بنسبة مئوية وزنية قدرها (86.03)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.58) وإنحراف معياري (0.51).

-جاءت العبارة رقم (6) ومضمونها "**تفعيل الرسوم الدراسية كمصدر من مصادر التمويل.** " فى الترتيب (11) بنسبة مئوية وزنية قدرها (85.47)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.56) وإنحراف معياري (0.53).

-جاءت العبارة رقم (9) ومضمونها "**تطوير أداء الجهاز الإداري للتعليم الأساسي.** " فى الترتيب (12) بنسبة مئوية وزنية قدرها (84.36)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.53) وإنحراف معياري (0.50).

-جاءت العبارة رقم (4) ومضمونها "**إعادة استخدام الكتب المدرسية لأكثر من مرة.**" فى الترتيب (13) بنسبة مئوية وزنية قدرها (84.17)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.53) وإنحراف معياري (0.50).

-جاءت العبارة رقم (5) ومضمونها "**تقوم الوزارة باستثمار أملاك التعليم الأساسي .**" فى الترتيب (14) بنسبة مئوية وزنية قدرها (83.99)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.52) وإنحراف معياري (0.50).

-جاءت العبارة رقم (7) ومضمونها "**تعديل قانون التعليم الأساسي بما يتيح استقلال التعليم الأساسي ماليًا وإداريًا.** " فى الترتيب (15) بنسبة مئوية وزنية قدرها (82.50)، كما اتجه أفراد العينة نحو "موافق" بمتوسط قدره (2.47) وإنحراف معياري (0.52).

وبشكل عام يتضح من النتائج :

1- أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة مرتفعة على جميع عبارات هذا المحور حيث أن آليات مقترحة تساعد فى ترشيد الإنفاق في التعليم الأساسي

2- وجاءت العبارة رقم (1) ومضمونها "**تحويل المدرسة من مؤسسة استهلاكية إلى** مؤسسة منتجة." في الترتيب (1) وبذلك تتفق مع دراسة (عقيل محمود رفاعي ، 2005) بعنوان :

إستراتيجية مقترحة لتمويل التعليم والإنفاق عليه في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة .

3- وفى النهاية جاءت العبارة رقم (7) ومضمونها "تعديل قانون التعليم الأساسي بما يتيح استقلال التعليم الأساسي ماليًا وإداريًا. " فى الترتيب (15) حيث اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التى لم تتناول تطوير قانون التعليم الأساسي بما يتيح استقلال التعليم الأساسي ماليًا وإداريًا.

اختبار T test للكشف عن الفروق بين مجموعتين :

- **دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة حسب متغير المحافظة :**

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار "ت" (T-Test) بين استجابات أفراد العينة تبعا لمتغير المحافظة (الفيوم- المنيا) :

جدول (12)

نتائج تحليل اختبار (ت) (T-Test) لاستجابات أفراد العينة تبعا لمتغير المحافظة

م	محاور الاستبانة	المحافظة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
1	المحور الأول	الفيوم	98	54.14	3.66	2.84	0.05
		المنيا	82	52.52	3.98		
2	المحور الثاني	الفيوم	98	40.29	3.09	2.47	0.014
		المنيا	82	39.01	3.82		
3	الاستبانة ككل	الفيوم	98	94.43	5.15	3.28	0.001
		المنيا	82	91.54	6.44		

من خلال بيانات الجدول السابق يتبين أن :

- نسبة "T-test" دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0,05) فى جميع المحاور والاستبانة ككل مما يعنى وجود فروق حقيقية بين استجابات أفراد العينة على جميع العبارات بهذه المحاور تعزى لمتغير المحافظة وكانت هذه الفروق لصالح محافظة الفيوم، مما يعنى أن أفراد العينة من محافظة الفيوم والمنيا يختلفون على جميع عبارات المحورين والاستبانة ككل , وذلك

بسبب ضعف اهتمام مدارس التعليم الأساسى بوضع برنامج شامل لنشر ثقافة ترشيد الإنفاق ونقص خبرة إدارة مدارس التعليم الأساسى في التنبؤ بالمشكلات المستقبلية بالمدرسة لحلها, فضلاً عن الافتقار لتوصيف معتمد بها لمعارف ومهارات .

التحليل باستخدام تحليل التباين أحادى الاتجاه One- Way ANOVA

فيما يلي النتائج التي تم الحصول عليها من تحليل التباين الأحادي :

1- نتائج تحليل التباين الأحادي One- Way ANOVA لدلالة الفروق في أبعاد الدراسة طبقاً لمتغير " الوظيفة " :

يوضح الجدول التالي البيانات الوصفية لمحاور الاستبانة تبعًا لمتغير الوظيفة :

جدول (13)

البيانات الوصفية لأبعاد الاستبانة تبعًا لمتغير الوظيفة

محاور الاستبيان	الوظيفة	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
المحور الأول	مدير مدرسة	28	51.32	3.41
	مدير شئون مالية وفنية	37	52.73	3.50
	موجه أول	46	55.13	3.66
	موجه	64	53.31	4.01
	مدير إدارة	5	55.40	2.61
	Total	180	53.41	3.88
المحور الثاني	مدير مدرسة	28	38.25	2.81
	مدير شئون مالية وفنية	37	39.81	2.83
	موجه أول	46	39.74	3.59
	موجه	64	40.28	3.97
	مدير إدارة	5	39.40	2.30
	Total	180	39.71	3.49
الاستبانة ككل	مدير مدرسة	28	89.57	5.79
	مدير شئون مالية وفنية	37	92.54	4.87
	موجه أول	46	94.87	4.74
	موجه	64	93.59	6.82
	مدير إدارة	5	94.80	4.49
	Total	180	93.11	5.94

والجدول التالي يوضح نتائج تحليل التباين ذات الاتجاه الواحد لدلالة الفروق في محاور الدراسة طبقاً لمتغير " الوظيفة " :

جدول (14)

يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي One- Way ANOVA لدلالة الفروق في محاور الدراسة طبقاً لمتغير " الوظيفة "

محاور الاستبيان	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	4	295.823	73.956	5.4	0.00 دالة
	داخل المجموعات	175	2399.572	13.712		
	الكلى	179	2695.394	-		
المحور الثاني	بين المجموعات	4	81.462	20.365	1.7	0.15 غير دالة
	داخل المجموعات	175	2095.933	11.977		
	الكلى	179	2177.394	-		
الاستبانة ككل	بين المجموعات	4	534.277	133.569	4.04	0.004 دالة
	داخل المجموعات	175	5777.501	33.014		
	الكلي	179	6311.778	-		

يتضح من نتائج الجدول السابق مايلي :

أن قيمة " ف" دالة إحصائيًا بالنسبة للمحور الأول والاستبانة ككل – باستثناء المحور الثاني – عند مستوى دلالة (0,05) بين المجموعات المقارن بينها، مما يعني وجود فروق بين متوسطات استجابات المجموعات المقارن بينها في المحور الأول والاستبانة ككل، حيث تم ترتيب المجموعات المقارن بينها تنازليًا وفقًا للوسط الحسابي فكانت على النحو التالي :

(موجه أول–مدير إدارة–موجه–مدير إدارة مالية وفنية–مدير مدرسة)

ولتوضيح دلالة واتجاه الفروق قام الباحث بعمل اختبار المقارنات البعدية بطريقة "شيفيه" على المحور الأول والاستبانة ككل والتى أظهرت أنه يوجد فروق بين متوسطات استجابات المجموعات المقارن بينها ، ويوضح الجدول التالي دلالة الفروق بين المجموعات المقارن بينها في المحور الأول والاستبانة ككل طبقًا لمتغير الوظيفة :

جدول (15)

نتائج اختبار المقارنات البعدية بطريقة "شيفيه" في المحور الأول والاستبانة ككل طبقاً لمتغير "الوظيفة"

المحور	المجموعات المقارنة بينها	متوسط الفروق	الخطأ المعياري	قيمة الدلالة	اتجاه الفروق
الأول	مدير مدرسة–موجه أول	3.8	0.88	0.001	دالة لصالح موجه أول
الاستبانة ككل	مدير مدرسة–موجه أول	5.29	1.37	0.006	دالة لصالح موجه أول

يتضح من الجدول السابق أن :

- أن هناك فرقًا بين (موجه أول ومدير مدرسة) لصالح (موجه أول) في المحور الأول والاستبانة ككل، وذلك يرجع إلى أن الموجه الأول مرتبط بأكثر من مدرسة فلديه خبرة أكثر من مدير المدرسة المرتبط بمدرسة واحده فقط.

2- نتائج تحليل التباين الأحادي One- Way ANOVA لدلالة الفروق في أبعاد الدراسة طبقاً لمتغير " سنوات الخبرة " :

يوضح الجدول التالي البيانات الوصفية لمحاور الاستبانة تبعًا لمتغير سنوات الخبرة :

جدول (15)

البيانات الوصفية لأبعاد الاستبانة تبعًا لمتغير سنوات الخبرة

محاور الاستبيان	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
المحور الأول	أقل من 5 سنوات	29	56.17	2.32
	من 5 ل 10 سنوات	66	53.97	4.13
	أكثر من 10 سنوات	85	52.02	3.51
	Total	180	53.41	3.88
المحور الثاني	أقل من 5 سنوات	29	39.62	3.12
	من 5 ل 10 سنوات	66	39.89	3.19
	أكثر من 10 سنوات	85	39.59	3.84
	Total	180	39.71	3.49
الاستبانة ككل	أقل من 5 سنوات	29	95.79	3.75
	من 5 ل 10 سنوات	66	93.86	5.52
	أكثر من 10 سنوات	85	91.61	6.46
	Total	180	93.11	5.94

والجدول التالي يوضح نتائج تحليل التباين ذات الاتجاه الواحد لدلالة الفروق في محاور الدراسة طبقاً لمتغير " سنوات الخبرة " :

جدول (16)

يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي One- Way ANOVA لدلالة الفروق في محاور الدراسة طبقاً لمتغير " سنوات الخبرة "

محاور الاستبيان	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	2	405.364	202.682	15.66	0.00 دالة
	داخل المجموعات	177	2290.030	12.938		
	الكلى	179	2695.394	-		
المحور الثانى	بين المجموعات	2	3.721	1.861	0.15	0.86 غير دالة
	داخل المجموعات	177	2173.673	12.281		
	الكلى	179	2177.394	-		
الاستبانة ككل	بين المجموعات	2	437.058	218.529	6.58	0.002 دالة
	داخل المجموعات	177	5874.720	33.191		
	الكلي	179	6311.778	-		

يتضح من نتائج الجدول السابق مايلي :أن قيمة " ف" دالة إحصائيًا بالنسبة للمحور الأول والاستبانة ككل – باستثناء المحور الثاني – عند مستوى دلالة (0,05) بين المجموعات المقارن بينها، مما يعني وجود فروق بين متوسطات استجابات المجموعات المقارن بينها في المحور الأول والاستبانة ككل، حيث تم ترتيب المجموعات المقارن بينها تنازليًا وفقًا للوسط الحسابي فكانت على النحو التالي :(أكثر من 10 سنوات–من 5 ل 10 سنوات–أقل من 5 سنوات)

ولتوضيح دلالة واتجاه الفروق قام الباحث بعمل اختبار المقارنات البعدية بطريقة "شيفيه" على المحور الأول والاستبانة ككل والتي أظهرت أنه يوجد فروق بين متوسطات استجابات المجموعات المقارن بينها ، ويوضح الجدول التالي دلالة الفروق بين المجموعات المقارن بينها في المحور الأول والاستبانة ككل طبقًا لمتغير سنوات الخبرة

جدول (17)نتائج اختبار المقارنات البعدية بطريقة "شيفيه" في المحور الأول والاستبانة ككل طبقاً لمتغير "سنوات الخبرة"

المحور	المجموعات المقارنة بينها	متوسط الفروق	الخطأ المعياري	قيمة الدلالة	اتجاه الفروق
الأول	أقل من 5 سنوات–من 5 ل 10 سنوات	2.2	0.8	0.025	دالة لصالح أقل من 5 سنوات
	أقل من 5 سنوات–أكثر من 10 سنوات	4.14	0.77	0.00	دالة لصالح أقل من 5 سنوات
	من 5 ل 10 سنوات– أكثر من 10 سنوات	1.95	0.59	0.005	دالة لصالح من 5 ل 10 سنوات
الاستبانة ككل	أقل من 5 سنوات–أكثر من 10 سنوات	4.18	1.24	0.004	دالة لصالح أقل من 5 سنوات

يتضح من الجدول السابق أن :

- أن هناك فرقًا بين (أقل من 5 سنوات– من 5 ل 10 سنوات) لصالح (أقل من 5 سنوات) وهناك فرقًا بين (أقل من 5 سنوات–أكثر من 10 سنوات) لصالح (أقل من 5 سنوات) في كذلك يوجد فرقًا بين (من 5 ل 10 سنوات– أكثر من 10 سنوات) لصالح (من 5 ل 10 سنوات) وذلك في المحور الأول.
- كما أن هناك فرقًا بين (أقل من 5 سنوات–أكثر من 10 سنوات) لصالح (أقل من 5 سنوات) في الاستبانة ككل، ويمكن تفسير ذلك بأن كلما زادت سنوات الخبرة للعاملين فى التعليم الاساسى زادت كفاءتهم وقدراتهم على ترشيد الأنفاق فى التعليم الأساسي.

ثالثًا: ملخص نتائج الدراسة

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة على جميع العبارات تعزى لمتغير المحافظة (الفيوم–المنيا) وكانت هذه الفروق لصالح محافظة الفيوم.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المجموعات المقارن بينها في المحور الأول والاستبانة ككل تعزى لمتغير الوظيفة (موجه أول–مدير إدارة–موجه–مدير إدارة مالية وفنية–مدير مدرسة).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المجموعات المقارن بينها في المحور الثاني تعزى لمتغير الوظيفة (موجه أول–مدير إدارة–موجه–مدير إدارة مالية وفنية–مدير مدرسة).
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المجموعات المقارن بينها في المحور الأول والاستبانة ككل تعزى لمتغير سنوات الخبرة (أكثر من 10 سنوات–من 5 ل 10 سنوات–أقل من 5 سنوات).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المجموعات المقارن بينها في المحور الثاني والاستبانة ككل تعزى لمتغير سنوات الخبرة (أكثر من 10 سنوات–من 5 ل 10 سنوات–أقل من 5 سنوات).

اتفقت عينة الدراسة على وجود مجموعة من معوقات ترشيد الإنفاق في التعليم الأساسي، وقد تم ترتيبها تنازليًا وفقًا للوزن النسبي كالتالي :

- سوء توزيع الميزانية بين المدارس.
- قلة الاستعانة بخبرات الدول فى ترشيد الإنفاق التعليمى.
- سوء توزيع القوى العاملة بين المدارس.
- تضخم الهيكل الإداري بالتعليم الأساسي.
- ضعف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في التعليم.
- سوء توزيع الميزانية على بنود الصرف.
- محدودية الثقافة المجتمعية حول ترشيد الإنفاق على التعليم.
- اعتقاد المجتمع بعدم جدوى المشاركة المحلية نتيجة ما يرونه من جوانب الهدر في الإنفاق التعليمي.
- قلة الآليات الإدارية لترشيد الإنفاق على التعليم.
- ضعف الالتزام بتطبيق القوانين والتشريع المالي والمحاسبي.
- ضعف دراسة مواطن الهدر والفاقد المالى.
- قلة وجود تمويل مجتمعى مع ضعف التمويل الحكومى.
- ضعف إشراك المدارس في تحديد ميزانيتها في ضوء احتياجاتها الفعلية.

- قلة وجود الكوادر البشرية بالمدارس المؤهلة لتخطيط ترشيد الإنفاق على التعليموالعمل على تدريب.
- قصور التخطيط الاستراتيجي الموجه نحو ترشيد الإنفاق على التعليم.
- محدودية الموارد المالية في الإنفاق على التعليم.
- زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم.
- ضعف الرقابة والمتابعة على الإنفاق التعليمي.
- استعمال ممتلكات المدرسة لأغراض خاصة.
- وجود فرص عمل وهمية داخل المؤسسات التعليمية.

الخطوة الربعة:الآليات المقترحة لترشيد الإنفاق في التعليم الأساسي بمصر

يتضح من خلال الدراسة الميدانية لواقع ترشيد الإنفاق بالتعليم الأساسي في مصر وجود مجموعة كبيرة من المشكلات التي تواجه الاستخدام الكفء والفعال للموارد المالية والحد من تنميتها وزيادتها وترشيدها ، وللتغلب على تلك المشكلات يقترح الباحث مجموعة من الحلول والإجراءات والآليات التي قد تساهم في حل هذه المشكلات ، بحيث تتركز هذه الإجراءات في عدة محاور رئيسة وهى:

المحور الأول : التخطيط للموارد المالية

يجب على الوزارة أن تقوم بالتخطيط المسبق لكيفية استخدام التمويل المتاح لديها لكي تستطيع أن تخطط لأهدافها عامة على ضوء الموارد المتاحة والأهداف المحددة للتعليم الأساسى خاصة وذلك عن طريق بعض والإجراءات وهى:

– أن يوجد إدارة متخصصة لعملية التخطيط للموارد المالية وترشيد الأنفاق .

– السماح لمديري الإدارات المالية والفنية بالمشاركة في عمليات التخطيط للميزانية ، وأن يكونوا مسئولين عن تنظيم الإنفاق في الميزانية المصدق عليها.

– ضرورة وجود خطة منظمة لإدارة الموارد المالية بالتعليم الأساسي

– التدريب الشامل للعاملين بالإدارات التعليمية والتعليم الاساسى على ترشيد الإنفاق.

– ضرورة الاستعانة بمعاهد ومراكز ذوى الخبرة والاختصاص فى مجال ترشيد الإنفاق.

– إنشاء إدارة عامة لاقتصاديات التعليم الأساسي تتبع وزارة التربية والتعليم .

– توزيع أعداد الموظفين والإداريين الذين تزيد أعدادهم عن متطلبات العمل الوظيفي داخل المدارس التعليم الأساسى .

المحور الثاني : تنويع مصادر الموارد المالية بالتعليم الأساسي

فرض رسوم وضرائب خاصة بالتعليم الأساسي الحكومي .

إجراءات وآليات التطبيق :فرض ضرائب خاصة بالتعليم الأساسى على :

– أصحاب الدخول المرتفعة , والرسوم الجمركية على (سلع الترف المستوردة ، وعلى استيراد السيارات الفارهة ، وعلى السجائر والكحوليات), والمصانع والشركات والجامعات والمدارس والمستشفيات الخاصة, والمسلسلات والأفلام وأجور الفنانين والمشاهير ولاعبوا كرة القدم والمراكز الطبية والهندسية والتجارية الأنشطة السياحية ووسائل الترفية الكهرباء والمترو والبترول والسياحة وقناة السويس والبنوك الوزارات والشركات والمؤسسات والبنوك.

المحور الثالث : ترشيد الإنفاق بالمدارس والإدارات والمديريات والوزارة

ا– الحد من الهدر بأنواعه المختلفة وتخفيض التكاليف والاستثمار الأمثل للإمكانيات المادية والطاقات البشرية الموجودة

إجراءات وآليات التطبيق:

استثمار أملاك التعليم الأساسي المادية والمالية وذلك عن طريق : تأجير أسوار المدارس, استخدام أثاث بسيط ورخيص ,استخدام أثاث بسيط ورخيص وتوجيه الأموال التي يتم توفيرها إلى رفع جودة التعليم , وتطوير أساليب التقويم والامتحانات بمدارس التعليم الأساسى بحيث تتم بشكل إليكتروني بدلا من الأسلوب الورقي التقليدي, إعادة النظر في سياسة الإنفاق على الخدمات الطلابية (التغذية – والوجبات المدعومة) , و التوجيه بضرورة استبدال اللمبات العادية باللمبات الموفرة للطاقة (LED) المستخدمة بالتعليم الأساسى ,الحد من الصرف على الأدوات الكتابية والمكتبية ونفقات الطبع بالتعليم الأساسى واستخدام التكنولوجي . القضاء على البطالة المقنعة بين الإداريين والمعلمين بالتعليم الأساسى ، من خلال إعادة النظر في الهيكل الإداري للمؤسسات التعليمية , إعادة توزيع المعلمين والعاملين بالمدارس بما يضمن تحقيق التوازن بين القرى والمدن ومنع تكدسها في مدرسة بعينها, استرداد الكتب المدرسية من الطلاب بعد انتهاء العام الدراسي وإعادة توزيعه على الطلاب الجدد مرة أخرى لترشيد التكاليف الطباعة الكتب المدرسية كل عام , تفعيل الرسوم الدراسية, و استخدام وسائل الإعلام ووزارة الأوقاف ورجال الدين ووسائل التواصل الاجتماعي لبيان أن الوقف لا يقتصر على دور العبادة فقط ، وإنما يرتبط بالتعليم بمراحله المختلفة .

المحور الرابع : الرقابة والمحاسبية على الموارد المتاحة

تطوير النظم المحاسبية والرقابية المطبقة في التعليم الأساسي

إجراءات وآليات التطبيق :

- تصميم النظم المحاسبية والرقابية للمدارس بما يضمن دقة التكلفة الفعلية للخدمات التعليمية وغير التعليمية في كل تخصص و مجال .
- تجنب حرق الموازنة في نهاية السنة المالية من خلال السماح بترحيل الاعتمادات غير المستخدمة في نهاية السنة المالية إلى سنة مالية تالية لكي يسد عجز الموازنة السنوي ، وبالتالي لا يكون هناك سبب للتدهور غير العقلاني لحرق الموازنة في نهاية السنة المالية ، وهذا يحتاج إلى تعديل تشريعي في قانون الموازنة العامة للدولة
- نشر ثقافة تنظيمية تشجع على استخدام أسلوب الرقابة الذاتية على الموارد المتاحة بالمدارس.
- وضع نظام داخلي للرقابة والمتابعة وتقويم الأداء دون إفراط حتى لا يعرقل سير العمل .

المراجع :

1- القران الكريم : سوره الفرقان , الآيه 67.
2- إبراهيم ، رمضان، محمد (2007) . البحث التربوي: أسس وتحليل وتطبيقات , القاهرة دارا لمعرفة الجامعية.
3- ابن منظور : لسان العرب , المجلد الأول , الدار المصرية , للتأليف والترجمة , القاهرة ص230.
4- أبو دوح ، محمد عمر (2006) . ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانيه ألدوله , الدار الجامعية , الإسكندرية .
5- العربي, أشرف (2010) . تقييم سياسات الإنفاق على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة ، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الخاص بتحليل اولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية ، شركاء التنمية ، القاهرة ، ص 9 ، 10 .
6- اليونسكو (2014م.) : منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ، التقرير العالمي لرصد التعليم والتعلم ، تحقيق الجودة للجميع ،
7- إسماعيل ، محمد صادق (2011) . تطوير التعليم الأساسى كمدخل لإصلاح التعليم العربي , مكتبة العربي للنشر والتوزيع , ص67 .
8- البحري ، خلف محمد (2014) . اقتصاديات التعليم. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع , ص46.
9- الجريوي ، سمية (2015) . تقويم جهود مدراء ومديرات مدارس التعليم العام لزيادة مصادر التمويل المدرسي , مجلة الدولية التربوية المتخصصة , العدد 4.
10- جمهوريه مصر العربية , وزاره التربية والتعليم : قانون رقم 139, لسنه 1981م بشان ماده قانون التعليم ماده رقم 15.

11- العجمي , محمد حسنين (2007), آليات ترشيد الإنفاق التعليمي ومصادر تمويله,الأزايطة , دار الجامعة الجديدة .
12- خضر ، أروى على (2012) . المدرسة المنتجة فى التعليم العام بالمملكة العربية السعودية , رسالة ماجستير, الرياض , جامعه الملك سعود .
13- دنيا ، شوقي احمد (2009) . النظام المالي الاسلامى وترشيد الإنفاق العام , حوليه كليه الشريعة والقانون والدراسات العليا الاسلاميه , جامعه قطر , العدد 14.
14- دياب ، عبد الرحمن (2019) . ترشيد الإنفاق العام ودوره فى معالجة عجز الموازنة العامة دراسة مقارنة, رسالة ماجستير , جامعة الشهيد حمه لخضر.
15- رفاعي ، عقيل محمود (2005) . إستراتيجية مقترحة لتمويل التعليم و الإنفاق عليه في مصر في ض وء الاتجاهات العالمية المعاصرة ، المؤتمر السنوي الثاني عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي ، تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الاعتماد مركز تطوير التعليم الجامعي ,جامعة عين شمس , ديسمبر .
16- أحمد, إبراهيم احمد (2000). إدارة الأزمات التعليمية منظور العلمي ، المكتب العلمي ، الإسكندرية ، 66ص .
17- عبد الحميد ، عبد المطلب (2005) . اقتصاديات المالية العامة ،جامعة الزقازيق
18- جمهورية مصر العربية. تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعي وفقا لإستراتيجية متعددة الأبعاد ، معهد التخطيط القومي ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 155 ، يوليو ، 2018م.
19- العجمي ، محمد حسين عبده (2004) . متطلبات ترشيد الإنفاق التعليمي للحد من بعض مشكلات تمويل التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية ، مجلة مستقبل التربية العربية ، المجلد العاشر ، العدد ٢٠ ، أكتوبر.

20- العكام ، محمد خير (2018) . المالية ألعامه , من منشورات الجامعة الافتراضية السورية.

21- علي ، غادة محمد أحمد (2019) . إستراتيجية مقترحة لترشيد الإنفاق في مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر في ضوء بعض نماذج التميز, رسالة دكتوراه الفلسفة في التربية , جامعة سوهاج , كلية التربية.

22- العجمي , محمد حسين(2004). متطلبات ترشيد الإنفاق التعليمي للحد من بعض مشكلات تمويل التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية ، مجلة مستقبل التربية العربية ، العدد ٢٠ ، المجلد العاشر.

23- المسيلم , محمد يوسف(2002) . اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشرى ، القاهرة ، دار الكتب ، ، ص 81 .

24- **الهلالي الشربيني. (2007م). اتجاهات حديثة في تمويل التعليم. مجلة بحوث التربية النوعية. ع9، جامعة المنصورة**

25- لاشين ، محمد عبد الحميد (2016) . آليات مقترحة لترشيد الإنفاق على التعليم الأساسي بسلطنة عمان في ضوء بعض المتغيرات الاقتصادية جامعه طنطا , كليه تربيه , مجله كليه تربيه , و العدد 65 الجزء الثاني .

26- مختار ، إزهار عبد العال (2014) . التعليم قبل الجامعي (2006/2007-2013/2012) السكان , العدد 87,بحوث ودراسات , مثر , ص75.

27- معجم الوسيط : 1977, الجزء2 ,ص 7892.

28- محمد صادق إسماعيل: تطوير التعليم الأساسي كمدخل لإصلاح التعليم العربي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2011 ، ص52.

29- محمد سيف الدين فيمي. تطور تمويل التعليم في مصر " ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر التربوي الثاني خصخصة التعليم العالي والجامعي ، في الفترة (٢٣ – ٢٥) أكتوبر ، كلية التربية جامعة السلطان قابوس المجلد الأول ٢٠٠٢ م

30- مجلس الوزراء . مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري الصادرة في سبتمبر 2020م

31- الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و تقرير التنمية البشرية ,1991.

32- رفعت عزوز , طارق عبد الرءوف محمد عامر : اقتصاديات وتمويل التعليم , مفهومه و أسسه, أهميته , طيبه للنشر والتوزيع , القهره ,2009 ,ص34.

33- فاروق عبده قلية , احمد عبد الفتاح الزكي : معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا , دار الوفاء , الاسكندريه ,2004 وص130.

34- طارق عبد الرءوف محمد عامر : تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة الدول المتقدمة، بحث مقدم إلي الملتقي الدولي حول سياسات التمويل وأثرها علي الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، 200

35- ضياء الدين زاهر: الإنفاق على التعليم المصري وتمويله – دراسة تحليلية ، مؤتمر إصلاح التعليم في مصر – منتدى الإصلاح العربي ٨ – ١٠ ديسمبر ، القاهرة – مكتبة الإسكندرية ، 2004 ، ص ٣ .

36- فؤاد احمد حلمى . صيغ مقترحة لدور القطاع الخاص في تمويل التعليم قبل الجامعي ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، 2007 م :ص22

37- فؤاد مراد مينا : التعليم في مصر الواقع والمستقبل على 2020 ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية 2001م ، ص 131-127.

38- دواود درويش حلس. فلسفة التعليم الأساسي (مفهومة – أهدافه – إتجاهاتة) ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2011م، ص 37.

39- محمد يوسف مرسى نصر. اثر الاستثمار التعليمي على التنمية الاقتصادية ، الكتاب السنوي في التربية ، وعلم النفس ، المجلد السادس عشر ، دار الفكر العربي ، القاهرة . 2006م ، ص349

40- عزوز، رفعت. (2009م).اقتصاديات وتمويل التعليم .القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع

41- محمد يوسف المسيلم : اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشرى ، 2002.

42- عبدالله العيسى، عبد المجيد أبا الخيل(2015) : تمويل التعليم(العام – العالي)، رسالة ماجستير موازى ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية العلوم الاجتماعية إدارة وتخطيط تربوي ،ص4.

43- أيمن عايد محمد ممدوح(2008): مشكالات تمويل التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية ،كلية التربية ، جامعة المدينة العالمية شاه علم ، ماليزيا.

44- المسيلم ، محمد يوسف (2002) . اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشرى , القاهرة , دار الكتب ، ص 81 .

45- وزاره التخطيط والمتابعة والإصلاح الادارى . الخطة متوسطه المدى . 2018/2019 2021/2022

46- وزاره التخطيط والمتابعة والإصلاح الادارى . الخطة متوسطه المدى . 2018/2019 2021/2022

47- وزاره التربية والتعليم (1995) . مجمع اللغة العربية , المعجم الوجيز, القاهرة .

ملحق (1) الاستبانه

أولا : معوقات ترشيد الإنفاق فى التعليم الأساسي بمصر

م	العبارة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
1	قصور التخطيط الاستراتيجي الموجه نحو ترشيد الإنفاق على التعليم.			
2	قلة الكوادر البشرية بالمدارس المؤهلة لتخطيط ترشيد الإنفاق على التعليم.			
3	محدودية الثقافة المجتمعية حول ترشيد الإنفاق على التعليم.			
4	اعتقاد المجتمع بعدم جدوى المشاركة المحلية نتيجة ما يرونه من جوانب هدر في الإنفاق التعليمي.			
5	قله الآليات الإدارية لترشيد الإنفاق على التعليم.			
6	سوء توزيع الميزانية على بنود الصرف.			
7	ضعف إشراك المدارس في تحديد ميزانيتها في ضوء احتياجاتها الفعلية.			
8	استعمال ممتلكات المدرسة لأغراض خاصة.			
9	وجود فرص عمل وهمية داخل المؤسسات التعليمية.			
10	ضعف الرقابة والمتابعة على الإنفاق التعليمي.			
11	زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم.			
12	ضعف دراسة مواطن الهدر والفاقد المالى.			
13	محدودية الموارد المالية فى الإنفاق على التعليم.			
14	قلة وجود تمويل مجتمعي مع ضعف التمويل الحكومي.			
15	ضعف مستوى التكنولوجيا المستخدمة فى التعليم.			
16	ضعف الالتزام بتطبيق القوانين والتشريع المالي والمحاسبي.			
17	قلة الاستعانة بخبرات الدول فى ترشيد الإنفاق التعليمي.			
18	سوء توزيع الميزانية بين المدارس.			
19	تضخم الهيكل الإداري بالتعليم الأساسي.			
20	سوء توزيع القوى العاملة بين المدارس.			

ثانيا : آليات ترشيد الإنفاق فى التعليم الأساسي بمصر:

م	العبارة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
1	تحويل المدرسة من مؤسسة استهلاكية إلى مؤسسة منتجة.			
2	الرقابة على المخصصات المالية الخاصة بالإنفاق على التعليم.			
3	ترشيد استخدام التجهيزات المدرسية المتنوعة.			
4	إعادة استخدام الكتب المدرسية لأكثر من مرة.			
5	تقوم الوزارة باستثمار أملاك التعليم الأساسي .			
6	تفعيل الرسوم الدراسية كمصدر من مصادر التمويل.			
7	تعديل قانون التعليم الأساسي بما يتيح استقلال التعليم الأساسي ماليًا وإداريًا.			
8	تطوير نظام المحاسبية والرقابية المطبقة على التعليم الأساسي.			
9	تطوير أداء الجهاز الإداري للتعليم الأساسي.			
10	إجراء إصلاحات عاجلة في نظام إعداد الموازنة للتعليم الأساسي.			
11	رفع كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية للتعليم.			
12	تبنى سياسات تعليمية جديدة مع الأخذ بالتخطيط التعليمي في تنفيذها لترشيد الإنفاق.			
13	الاستعانة بالخبرة العلمية للمتخصصين في سرعة أداء الإجراءات المالية.			
14	توزيع المدرسين بين المدارس لوجود زيادة في بعض المدارس وعجز في الأخر.			
15	تقرر المقترحات المالية بواسطة القيادات الأكاديمية بالوزارة بالتشاور مع مديري الشئون المالية والإدارية بالمديريات ثم تراجع بعناية وتقدم لوزير التعليم.			

ملحق (2)

قائمة بأسماء المحكمين

م	الاسم	الدرجة العلمية
1	ا.د/ يوسف عبد المعطي مصطفي	أستاذ الإدارة التربوية وسياسات التعليم المتفرغ – كلية التربية – جامعة الفيوم
2	ا.د/ يوسف سيد محمود	أستاذ ورئيس قسم أصول التربية – كلية التربية – جامعة الفيوم .
3	ا.د/ مراد صالح زيدان	أستاذ أصول التربية المتفرغ – كلية التربية – جامعة الفيوم .
4	د/ إيمان حمدي رجب زهران	أستاذ الإدارة التربوية وسياسات التعليم المساعد – كلية التربية – جامعة الفيوم
5	د/أمير صلاح سيد هواري	أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد –كلية التربية– –جامعة الفيوم
6	د/ صلاح محمد جمعه	أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد –كلية التربية– –جامعة الفيوم
7	د/ سميحة علي محمد مخلوف	أستاذ الإدارة التربوية وسياسات التعليم المساعد – كلية التربية– –جامعة الفيوم
8	د/ فايز منصور محمد	أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد –كلية التربية– –جامعة الفيوم